

التكنولوجيا المالية في البلدان العربية: دراسة تحليلية لواقع قطاع المدفوعات للفترة (2014-2019)

Financial technology in Arab countries: An analytical study of the reality of the payments sector during the period (2014-2019)

خميسي قايد^{1*}، إلهام حجربوة²

¹ جامعة برج بوعريريج (الجزائر)، khemissi.g@univ-bba.dz

² جامعة غرداية (الجزائر)، hadjrioua.ilhem@univ-ghardaia.dz

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2021/12/02

تاريخ الاستلام: 2021/12/06

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية عن طريق دراسة قطاع المدفوعات بها، وهذا بعرض وتحليل أهم المؤشرات التي تعكسه خلال الفترة (2014-2019).

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة هامة من النتائج أهمها تصدر بلدان الخليج البلدان العربية في استخدام حلول التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع المدفوعات، وتأخر بقية البلدان نظرا لضعف البنية التحتية، البيئة التشريعية، والثقافة المالية.

كلمات مفتاحية: التكنولوجيا المالية، تحليل، قطاع المدفوعات، شركات ناشئة، البلدان العربية.

تصنيف JEL: G21، G23

Abstract:

This study aimed to determine the reality of financial technology in Arab countries by studying its payments sector, this is by presenting and analyzing the main indicators during the period 2014-2019.

This paper was concluded that Gulf countries rank first in use of financial technology instruments for payment, while the rest of the countries were delayed due to weak infrastructure, the legislative environment and financial literacy.

Keywords: Financial technology, Analysis, payments sector, startups, Arab countries.

Jel classification codes: G21, G23 .

1. مقدمة

طالت الثورة العلمية الهائلة التي يعيشها العالم المؤسسات المالية بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص، أين أصبح الابتكار التكنولوجي في القطاع المصرفي يشكل توجهها عالميا بالنسبة لاقتصاديات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء، ولقد شكلت التكنولوجيا المالية خلال السنوات الأخيرة ثورة في مجال الخدمات المالية عالميا وعربيا، حيث باتت ذات أهمية بالغة لكل من المستهلكين والشركات لإجراء المعاملات المالية، على اعتبار أن التكنولوجيا المالية تعنى بالمنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين الخدمات المالية التقليدية أو تقديم نماذج لها.

يعتبر قطاع المدفوعات أقدم القطاعات التي أرسى فيها التكنولوجيا المالية جذورها، ولحد الآن فهو أكثرها انتشارا في بلدان العالم بما فيها البلدان العربية؛ التي كرست جهودها في تطوير هذا القطاع نظرا للخصوصية البالغة التي يكتسيها.

1.1. إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق؛ تتمحور إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما هو واقع التكنولوجيا المالية عموما وقطاع المدفوعات خصوصا في البلدان العربية محل الدراسة؟

2.1. فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة سلفا سوف ننطلق من جملة من الفرضيات التي نراها أساسية وهي:

- تعتبر تجربة البلدان العربية حديثة في مجال التكنولوجيا المالية؛
- تعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي أنجح البلدان العربية في مجال التكنولوجيا المالية بشكل عام وفي قطاع المدفوعات بشكل خاص.

3.1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهم المفاهيم ذات الصلة بالتكنولوجيا المالية وكذا مؤشراتهما، وأهم القطاعات المكونة لها؛

- الوقوف على واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية بالتركيز على قطاع المدفوعات باعتباره القطاع الأكثر انتشارا في البلدان محل الدراسة؛
- التطرق إلى أهم المنتجات الخاصة بهذا القطاع وعرض جملة من المؤشرات التي تعكسه خلال الفترة (2014-2019).

4.1. منهج الدراسة:

حتى يستوفي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل ولتسليط الضوء عليه والتمكن من بلورة تصور يساعد على في الإجابة على الإشكالية وتحقيق أهدافها، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجوانب النظرية اعتمادا على المسح المكتبي فيما يخص المفاهيم الأساسية حول التكنولوجيا المالية ومؤشراتها وكذا مختلف قطاعاتها، ومنهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي عند القيام بتحليل البيانات والإحصائيات المتحصل عليها .

5.1. حدود الدراسة:

لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة على ثمانية بلدان عربية (الجزائر؛ تونس؛ مصر؛ الإمارات؛ السعودية؛ البحرين؛ الكويت؛ والأردن)، وذلك لمعرفة مستوى التكنولوجيا المالية فيها بالتركيز على قطاع المدفوعات. أما الحدود الزمنية فتمتدّ من 2014 إلى غاية 2019 كون هذا المجال يعتبر كاف ومناسب للدراسة بالإضافة إلى توفر المعطيات الإحصائية من مختلف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية ذات الصلة.

1. الإطار النظري للدراسة:

1.2 ماهية التكنولوجيا المالية:

1.1.2 مفهوم التكنولوجيا المالية:

تطور مفهوم التكنولوجيا المالية على مرور السنوات لينتقل من أبسط أوجه عمليات الدفع إلى أي ابتكار تكنولوجي في القطاع المالي.

تعرف التكنولوجيا المالية بأنها: مجال يجمع بين المالية وإدارة التكنولوجيا وإدارة الابتكار، بمعنى أنها عبارة عن مجال يسمح بتحسين الخدمات المالية وذلك إما عن طريق اقتراح حلول تقنية أو تحسينها إلى نماذج أعمال جديدة، أو حتى ابتكار أعمال تجارية جديدة. (Leong & Sung, 2018, p. 75).

كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من التقنيات (مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحوسبة السحابية، الإنترنت والحوسبة المتنقلة) وكذا الأدوات والمنصات والأنظمة البيئية التي تقدم الخدمات

المالية (مثل الخدمات المصرفية وخدمات الدفع والتمويل والإقراض والاستثمار والتجارة والعملات) فضلا عن المنتجات المالية، وذلك بطريقة تكون أكثر سهولة وفعالية وبأسعار معقولة (Chakraborty, 2018, p. 5).

عُرفت أيضا على أنها: نشاط تُستخدم فيه شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وبتكلفة أقل. (Bonneau & Verbiest, 2017, p. 11)

من التعاريف السابقة؛ يمكننا القول أن التكنولوجيا المالية تتمثل في استخدام مختلف التقنيات والتكنولوجيات الحديثة في تقديم خدمات مالية جديدة مواكبة للتطور التكنولوجي وتؤدي بدورها بكفاءة وفعالية.

2.1.2 أهمية التكنولوجيا المالية:

رغم التضارب الذي خلقته التكنولوجيا المالية حول ما تقدمه من إيجابيات وسلبيات، إلا أنه لا يمكننا إغفال أهميتها الكبيرة والتي نلخصها فيما يلي: (Rubini, 2017, p. 9)

- تنظيم الخدمات المالية؛
- جعل الصناعة المالية أكثر مرونة في التعامل مع الأزمات؛
- تعزيز الشمول المالي، ومنح الفرصة لفئات مهمشة في تنفيذ المعاملات المالية والمشاركة فيها؛
- تطوير منهجيات أفضل لتقييم المخاطر؛
- مساعدة المنظمين على تأمين المعاملات المالية وخدمة العملاء بشكل أفضل؛
- محاربة الجرائم المالية عن طريق إدخال تقنيات تنظيمية وخوارزميات متطورة للكشف عنها.

3.1.2 أسس التكنولوجيا المالية:

تقوم التكنولوجيا المالية على عدة أسس، نوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 1: أسس التكنولوجيا المالية (The Five D's of FinTech)

الديمقراطية (Democratization)	فهي للناس ومن الناس، فالتقنيات المالية تهدف خدمة الأفراد غير المشمولين بالخدمات المالية والمصرفية.
التفكيك (Disaggregation)	أرخص، أسرع، أفضل.
تفكيك الوساطة (Desintermediation)	بالتقنيات المالية لم يعد هناك حاجة لوجود وسيط وهو ما يقلل من التكلفة.
اللامركزية (Décentralisation)	التقنيات المالية تقدم خدمات ذات تنظيم ذاتي، ودون الحاجة لوجود هيئة رقابية.

تستهدف التقنيات المالية التخلص من الكثير من المشاكل المرتبطة بالمعاملات المالية، مثل: عدم تماثل المعلومات، تضارب المصالح، الأخطار الشخصية....	عدم التحيز (Debiasing)
---	------------------------

المصدر: (فندوز، 2019، صفحة 46)

إن تطبيق هذه الأسس على أنشطة القطاع المالي يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة، بحيث أصبحت التكنولوجيا المالية تشكل الحل الأمثل لأهم المشاكل التي كان يعاني منها هذا القطاع سابقاً على غرار الوساطة، المركزية وغياب المعلومات بما يجعل القطاع أكثر فاعلية.

2.2 قطاعات التكنولوجيا المالية:

رغم أن بداية التكنولوجيا المالية كانت جد بسيطة، بحيث طورت فقط من الخدمات المتواجدة آنذاك والتي كانت تتمثل في أدوات تسوية الالتزامات وكيفية تحويل النقود... إلخ، إلا أننا نراها اليوم تقتحم كافة القطاعات المالية، ولهذا يمكننا تقسيم قطاعات التكنولوجيا المالية إلى:

1.2.2 قطاع المدفوعات:

يعتبر قطاع المدفوعات أولى القطاعات التي شهدت موجة من التغييرات وأكثر المجالات تأثراً بالابتكار، لذلك فقد شوهد تزايد المنتجات الجديدة بتزايد المستثمرين والداخلين للسوق والذين قدموا خدمات سهلة الاستخدام، بسيطة، آمنة، وبتكلفة مناسبة، كما أنها قدمت قيمة مضافة لمستخدميها مقارنة بالأدوات السابقة. (Association d'économie financier, 2015, p. 89). ومن التقنيات التي برزت في هذا القطاع نجد:

أ- **البلوكشين:** هو دفتر أستاذ مشترك للمعاملات بين الأطراف في الشبكة، لا تتحكم فيه سلطة مركزية واحدة وبالتالي فهو بمثابة دفتر يسجل ويخزن جميع المعاملات بين المستخدمين بترتيب زمني، وبدلاً من أن تتحكم فيه سلطة واحدة (مثل البنك) فإن جميع المستخدمين على الشبكة يحتفظون بنسخة متطابقة من دفتر الأستاذ تسمى العقد، ومنه فإن البلوكشين يعمل على جعل البيانات والمعلومات أكثر أماناً وأقل قيوداً وتكلفة. (OECD, p. 4).

ب- **الخدمات المصرفية المفتوحة:** وتتعلق بإمكانية وصول العميل إلى بياناته المصرفية وبيانات المنتجات المصرفية واختيار ما يناسبهم وما يسمح لهم بتحقيق أهدافهم المالية بأقل جهد وتكلفة.

(Blakstad & Allen, 2018, p. 74).

ج- العملات الرقمية: عبارة عن مبالغ مالية متاحة على شكل أرقام يتم استخدامها إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت، وليس لها وجود فيزيائي عكس العملات التقليدية، يمكن الحصول عليها ونقلها وتبادلها مع عملات أخرى أو مقابل سلع وخدمات عبر منصات إلكترونية. (قندوز، 2019، صفحة 52).

د- الأصول المشفرة: أموال صادرة بشكل خاص (عملات رقمية تعتمد على التشفير) وغير مدعومة بأي أصل مادي لدعم قيمتها، وغير منظمة من قبل أي سلطة مركزية ولا تُصدرها أي سلطة حكومية، كما أنها لا تعتمد على البنوك المركزية في إدارة كميتها، ولا يتم تسوية المدفوعات عن طريق تعديل الحسابات الاحتياطية للبنوك التجارية التي يحتفظ بها البنك المركزي لدولة ما، بل تتم التسوية من خلال نظام مجمع من العقد يتضمن الشبكة التي تحتفظ بسجل الحسابات والتحقق من المعاملات.

(Ja Burke, 2021, p. 72)

2.2.2 قطاع التأمين: رغم أن هذا القطاع يُعتبر من أقدم الأعمال المالية التي مارسها البشر إلا أنه ظل يشهد تغيرات مستمرة، ليظهر كعمل منظم ثم قطاع يواكب آخر التطورات التكنولوجية ليعرف بـ insurtech والذي يعني "النظام البيئي للشركات القائمة على الابتكار الذي يولد قيمة للعملاء و/ أو شركات التأمين عن طريق حل مشكلات عملية التأمين باستخدام التكنولوجيا".

(L.B Vanderlinden, M.Millie, Anderson, & Chishti, 2018, p. 8)

3.2.2 قطاع التمويل: لقد جعلت التكنولوجيا المالية من قطاع التمويل قطاعاً لا يقتصر على كبار المستثمرين وأصحاب المشاريع الضخمة، بل تعدى الأمر ليصبح قادراً على خلق فضاء يجمع أصحاب المشاريع الصغيرة وصغار المستثمرين، ومن أبرز نماذج التمويل التي لاقت نجاحاً كبيراً هو التمويل الجماعي، هذا الأخير يعرف بأنه: "الجهود يبذلها رواد الأعمال سواء كانوا أفراد أو جماعات لتمويل مشاريعهم من خلال الاعتماد على مساهمات صغيرة من عدد كبير من الأفراد وهذا باستخدام الإنترنت، بهذا فإن التمويل الجماعي يظهر كفكرة مستلهمة من التمويل الأصغر والتعهد الجماعي عن طريق نظام أساسي (وسيط التمويل)". (Lynn, Mooney, Rosati, & Cummins, 2019, p. 02).

يمكن التمييز بين نماذج التمويل الجماعي إلى:

أ- النماذج الاستثمارية: يمكن تصنيفها حسب حق الممولين الجماعيين في نتائج المشاريع إلى:

- التمويل الجماعي القائم على الإقراض: يتم فيه سداد الأموال، وللممولين الحق في تلقي مدفوعات الفائدة المتفق عليها تعاقدياً، ويصنف هذا النموذج إلى نوعين فرعيين رئيسيين (الإقراض النظير P2P) والإقراض الاجتماعي).

- التمويل الجماعي القائم على المساهمة: يتم توفير الأموال مقابل أسهم الشركة، وللمستثمرين الحق في الحصول على عوائد الاستثمارات إذا كانت الشركة تعمل بشكل جيد.

ب- النماذج غير الاستثمارية: وتشمل هذه النماذج كل من:

- التمويل الجماعي القائم على المكافأة: يتم توفير الأموال مقابل مزايا غير نقدية، تشمل المزايا الشائعة هدية صغيرة (مكافأة) أو حجز لمنتج لا يزال قيد الإنتاج (طلب مسبق)؛

- التمويل الجماعي القائم على التبرعات: يتم توفير الأموال للأعمال الخيرية أو أسباب الكفالة مع عدم توقع دفع أجر.

4.2.2 إدارة الثروات:

يمكن تعريف إدارة الثروات على أنها برامج مستخدمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات أفضل بشأن أنجع الخيارات لوضع أموالهم فيها، وبالتالي فهي تعني استغلال التكنولوجيا في التأثير على الاستثمار العالمي وإدارة الثروة. (Chishti & Puschmann, 2018, p. 5)

لقد كان للتكنولوجيا المالية دوراً كبيراً في إدارة الثروة وفي قلب موازين المشورة والوساطة المالية عن طريق ما يعرف بالمستشار الآلي والذي أصبح جهة فعالة في تقديم الخدمات الاستشارية بوجهها الحديث، ويعرف المستشار الآلي بأنه "خدمة تعتمد على خوارزميات لاختيار أدوات مالية تعمل على تحسين الأصول وفقاً لحالة العميل ولأهدافه المالية ورغباته الاستثمارية" (Bouyala, 2016, p. 44)

3.2 مؤشرات التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع المدفوعات:

يمكن حصر مؤشرات التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع المدفوعات فيما يلي: (قندوز، 2019، صفحة 60) و (Wang, Xiuping, & Zhang, 2020, p. 4)

- بطاقات الدفع؛

- دفع الفواتير إلكترونياً؛

- تحويل المدفوعات؛

- دفع عن طريق الإنترنت؛
- الصيرفة الإلكترونية؛
- الخدمات المصرفية المفتوحة؛
- البنوك الإلكترونية؛
- المحافظ الرقمية؛
- العملات الرقمية؛
- الأصول المشفرة.

3. الإطار التطبيقي للدراسة:

سعت البلدان العربية لتبني التكنولوجيا المالية كغيرها من بلدان العالم كضرورة لتطوير اقتصادياتها ومواكبة التطورات الدولية.

1.3 منتجات التكنولوجيا المالية في البلدان العربية:

لقد اختلف تطبيق التكنولوجيا المالية في البلدان العربية من بلد إلى آخر وهذا حسب استجابة اقتصاد كل بلد لهذه التغيرات الحديثة، فمنها تلك التي قطعت أشواطاً كبيرة وكانت لها القابلية والرغبة في مواكبة التطورات الحديثة بغية استغلال مزاياها، ومنها بلدان كانت جد متحفظة في تبني هذه التكنولوجيات. ومن هنا يمكننا الوقوف على منتجات التكنولوجيا المالية المطبقة في البلدان العربية كالآتي: (انظر الملحق رقم 01)

1.1.3. سلسلة الكتل: تعتبر سلسلة الكتل من منتجات التكنولوجيا المالية التي لم يتم تطبيقها إلا في بلدين من بلدان العينة وهما السعودية والإمارات؛

2.1.3. الأصول المشفرة: لقد كان للبحرين السبق في التوجه لهذا المنتج ولحد الآن هو البلد الوحيد

الذي أضاف الأصول المشفرة لسلة منتجات التكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها؛

3.1.3. العملات الرقمية: لم تختلف العملات الرقمية عن الأصول المشفرة من ناحية تحفظ البلدان محل الدراسة عن الإقبال عليها، فقد لوحظ تواجدها في البحرين وتونس فقط في حين شكلت تجاوزاً قانونياً في بلدان أخرى؛

4.1.3. الحفاظ الرقمية: لقد تم العمل بهذه التقنية في كل البلدان محل الدراسة باستثناء تونس، وبالتالي فهي أكثر التقنيات استخداما وسهولة؛

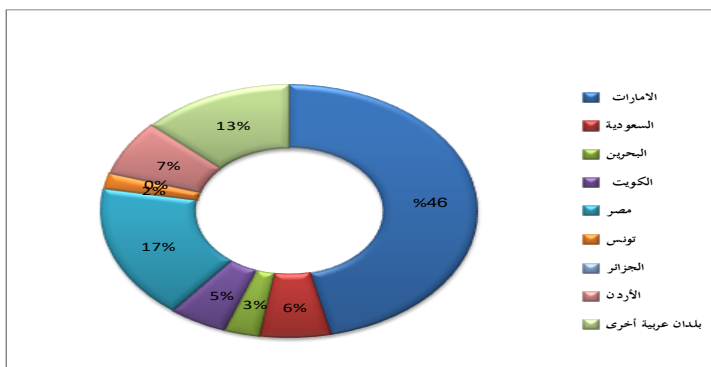
5.1.3. التمويل الجماعي: قامت ثلاث بلدان بإضافة خدمات التمويل الجماعي لسلة خدماتها وهي الأردن، الإمارات والبحرين.

كما أضافت البحرين كل من خدمة المستشار الآلي والخدمات المصرفية المفتوحة، وبهذا فهي البلد العربي الوحيد الذي اعتمد على كافة المنتجات المذكورة.

2.3 دراسة تحليلية لمؤشرات قطاع المدفوعات في البلدان محل الدراسة:

1.2.3 مؤشر عدد الشركات الناشئة: من خلال الشكل (1) والذي يمثل نسبة شركات التكنولوجيا المالية في البلدان العربية، نلاحظ أن الإمارات تستحوذ على ما نسبته 46% من إجمالي الشركات، البحرين بـ 13% تليها مصر بنسبة 17%، الأردن بـ 7%، السعودية بـ 6%، الكويت بـ 5%، تونس بـ 2%، والجزائر بنسبة 1%، وهو ما يعكس جهود البلدان العربية في تبني التكنولوجيا المالية سواءً تعلق الأمر بتنظيم عمل هذه الشركات (إجراءات ترخيصها وتأسيسها)، وكذا إصدار تشريعات للتكيف مع نماذج الأعمال الجديدة.

الشكل 1: نسبة شركات التكنولوجيا المالية في البلدان العربية



المصدر: (ماجنيث ، 2019 ، صفحة 25)

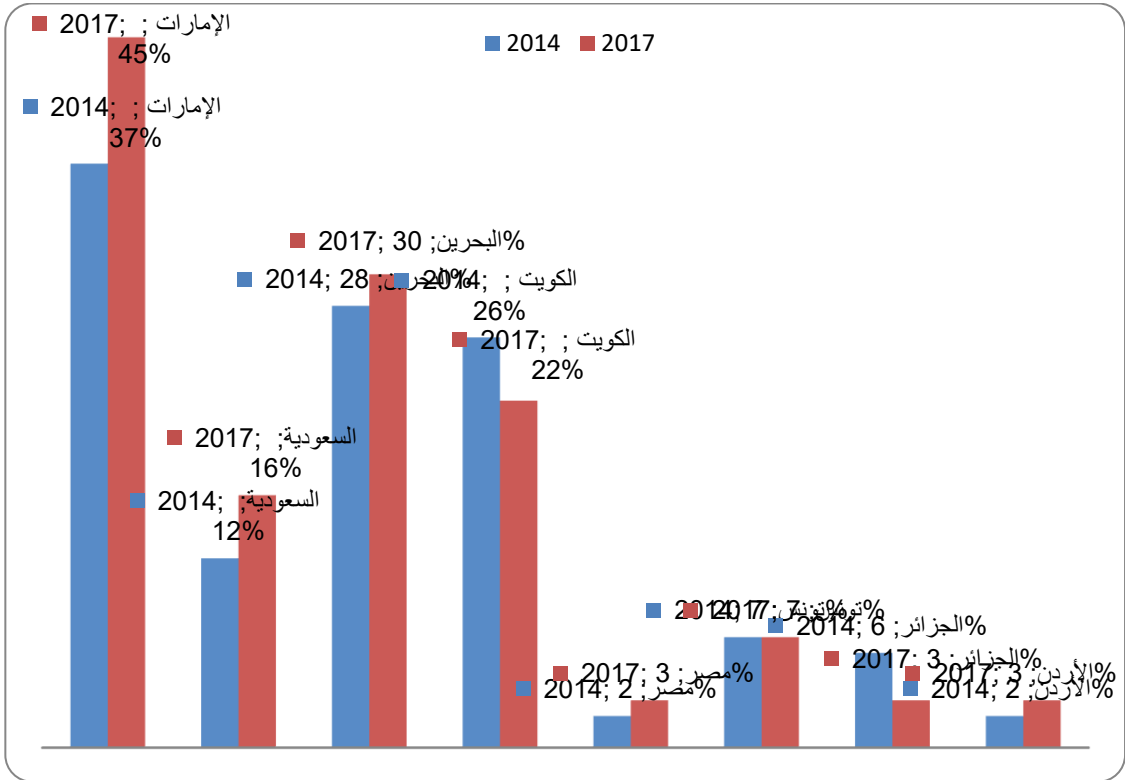
كما يلاحظ ارتفاع نسب شركات التكنولوجيا المالية في البلدان التي دعمت منظومتها بمختبرات تنظيمية ومسرعات أعمال تساهم في زيادة عدد هذه الشركات عن طريق تشجيع أصحاب الأفكار المبدعة في المجال المالي، ومن جهة أخرى تعود أدنى نسبة للجزائر نظرا لكون نشاط هذا النوع من الشركات ممنوع قانونا، ويسمح لها تصميم منتجات بسيطة لصالح المؤسسات المصرفية وبريد الجزائر فقط، وهذا الذي

يظهر من خلال إنشاء أول بنك موبايل في الجزائر بالتعاون بين بنك ناتيكيسيس ومركز ريادة الأعمال والتكنولوجيا سيلابس.

2.2.3 مؤشرات الدفع الإلكتروني:

أ- مؤشر عدد بطاقات الائتمان: من خلال الشكل (2) نلاحظ تزايد نسبة الأفراد الذين يملكون بطاقات الائتمان في سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 في أغلب البلدان العربية، وهي البلدان التي طالما كانت لها القابلية في تبني التكنولوجيات الحديثة وتطوير أعمالها، في حين تراجعت النسبة في كل من الكويت والجزائر لارتفاع رسوم العمليات، فبالنسبة للكويتيين في حال استخدام البطاقة خارج الكويت فإن تكلفة استخدامها تتضاعف ثلاث مرات، حيث أمر الخبراء بتخفيض إصدار هذه البطاقات نظرا للسحوبات الهائلة التي قام بها الأفراد في سنة 2016، في حين يعتبر النقص الكبير في البنية التحتية أهم العراقيل التي تحول دون استخدام هذه البطاقات في الجزائر وبالتالي عدم طلب إصدارها أو تجديدها.

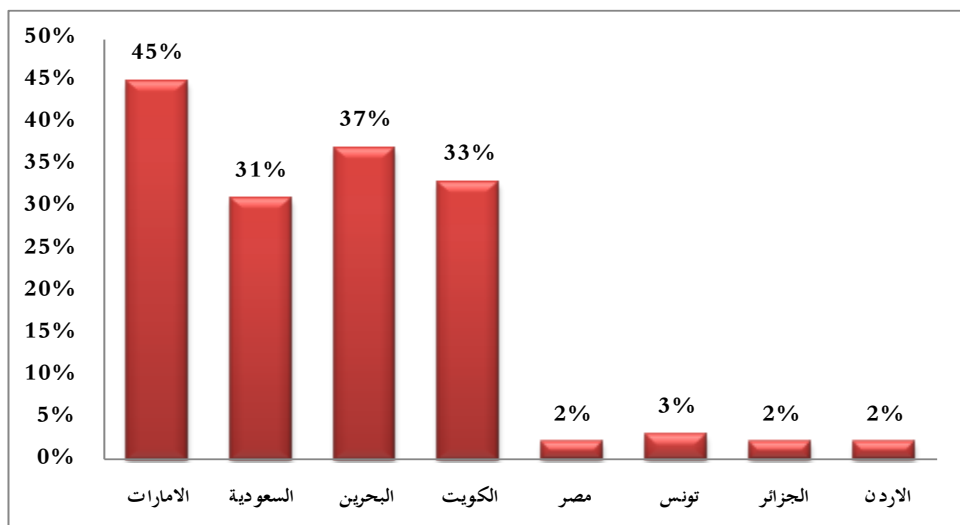
الشكل 2: نسبة الأفراد الذين يجوزون على بطاقات الائتمان (نسبة من الشريحة العمرية +15 سنة)



المصدر: (Global Findex Database, 2017)

ب- مؤشر تسديد الفواتير باستخدام الهاتف المحمول: من خلال الشكل (3)؛ نلاحظ تسجيل الإمارات لأعلى نسبة وتقدر بـ 45%، تليها البحرين، الكويت ثم السعودية بـ 37% و 33% و 31% على التوالي، وذلك بعد تعليمات الدفع الإلكتروني التي أقرتها هذه البلدان فيما يخص تسديد رسوم الجهات الحكومية، في حين سجلت كل من الأردن والجزائر ومصر أدنى النسب نظرا لضعف جهودها في تنظيم عملية الدفع الإلكتروني في تلك الفترة، كما تعتبر مجتمعاتها من أكثر المجتمعات العربية التي تميل للدفع النقدي وعدم الثقة في الدفع الإلكتروني.

الشكل 3: النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد الفواتير (نسبة من الشريحة العمرية +15 سنة)



المصدر: (Global Findex Database, 2017)

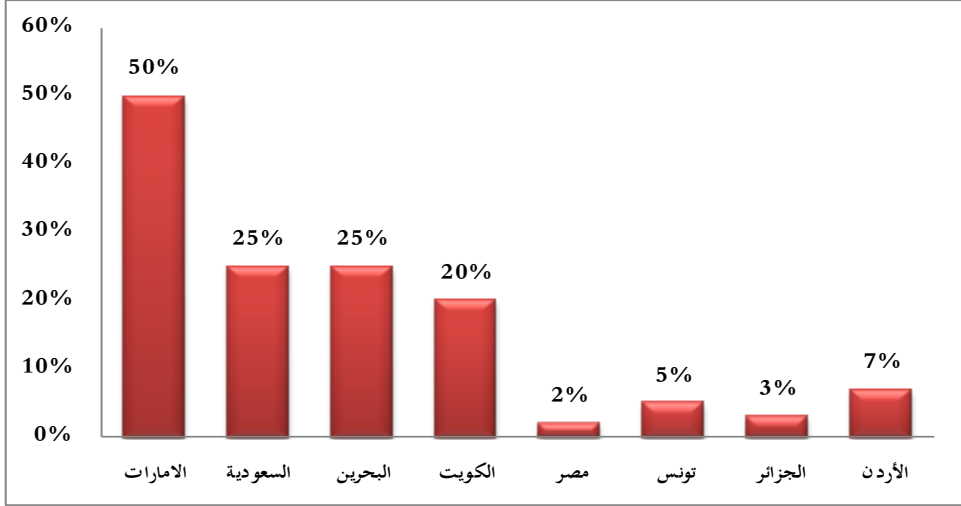
ج- مؤشر استخدام الإنترنت للشراء: يوضح الشكل (4) اختلافا في استخدام الإنترنت للشراء، ويلاحظ ارتفاع النسبة بشكل ملحوظ في الإمارات بنسبة 50%، البحرين والمملكة العربية السعودية بنسبة 25%، ثم الجزائر ومصر في المراتب الأخيرة بنسبة 3% و 2% على التوالي، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها:

- تشجيع المعاملات المالية الإلكترونية انعكس على نسب البلدان الثلاثة؛
- ارتفاع عدد المنصات والمتاجر الإلكترونية بها؛

- كما أن هذه البلدان كانت قد قطعت أشواطاً في هذا المجال، وعملت على إرساء فكرة التسوق عبر الإنترنت في السنوات القليلة الماضية.

من جهة أخرى فإن البلدان ذات النسب الأقل لا تزال حديثة العهد في تجهيز أرضية المعاملات المالية الإلكترونية، كما أنها تعاني من ضعف ثقة الأفراد في التجارة الإلكترونية بشكل عام.

الشكل 4: النسبة المئوية للأفراد الذين يستخدمون الإنترنت للشراء (نسبة من الشريحة العمرية +15 سنة)

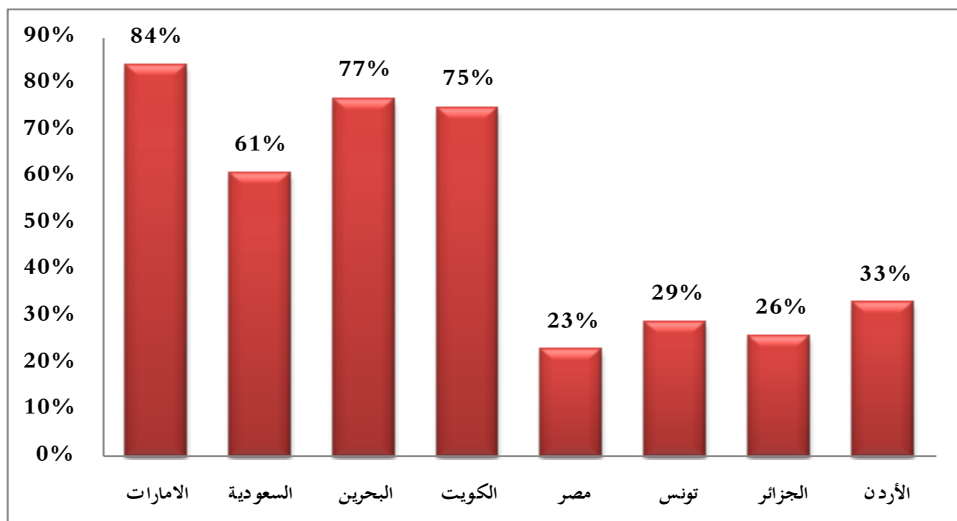


المصدر: (Global Findex Database, 2017)

د- مؤشر المعاملات المالية الرقمية: نلاحظ من خلال الشكل (5)؛ أن بلدان التعاون الخليجي تحوز على أعلى النسب فيما يخص المعاملات الرقمية، في مقدمتها الإمارات والبحرين والكويت بنسبة 84%، 77% ثم 75% على التوالي، وهذا يعود لغياب التعقيدات الخاصة بعملية الدفع والتحويل وكذا انتشار المحافظ الرقمية، ناهيك على جودة البنية التحتية، في حين عادت المراتب الأخيرة لبلدان شمال إفريقيا تونس، الجزائر ومصر بـ 29%، 26% و 23% على التوالي، نظرا لتعقيدات الاتصال وضعف البنية التحتية بها، كما أن هذه المعاملات لا تتعدى تسديد رسوم الخدمات الحكومية وبعض المعاملات البسيطة الأخرى.

الشكل 5: النسبة المئوية للأفراد الذين يقومون بعمليات رقمية (دفع أو استلام)

(نسبة من الشريحة العمرية +15 سنة)



المصدر: (Global Findex Database, 2017)

3.3. مستقبل التكنولوجيا المالية في الجزائر:

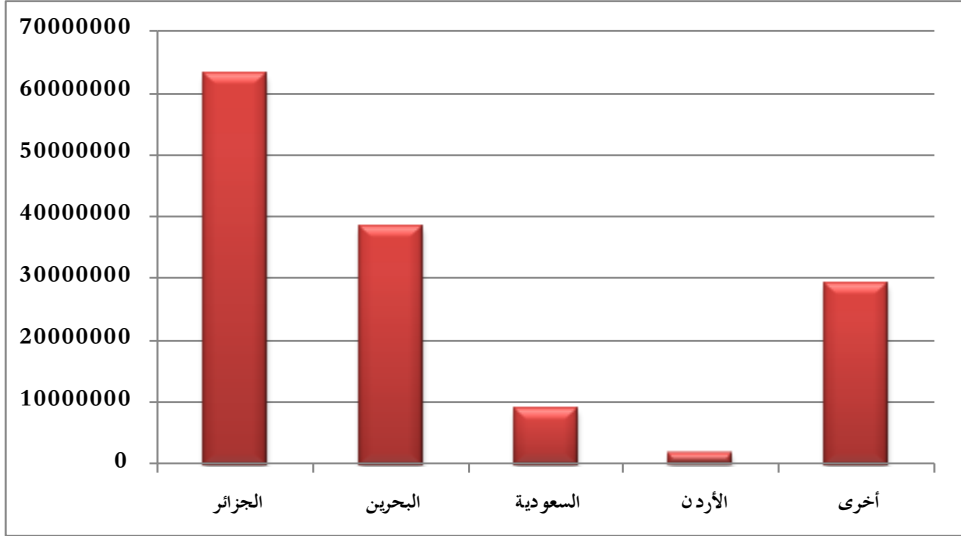
تشهد الجزائر في السنوات الأخيرة موجة كبيرة من التغييرات التي تهدف تطوير اقتصادها والرفع من معدلات نموها، وهذا بالعمل على مواكبة كافة التطورات والأخذ بتجارب بلدان أخرى من شأنها المساعدة في تحقيق الأهداف السابقة.

وبالرغم من أن تجربة الجزائر فيما يخص التكنولوجيا المالية ليست بالحديثة؛ إلا أنها لم تقم بخطوات كبيرة في هذا المجال إلا مؤخرا، بعد أن قطعت غيرها من البلدان العربية أشواطاً كبيرة في كافة قطاعات التكنولوجيا المالية وليس قطاع المدفوعات فقط، ولتدرك هذا التأخير قامت الجزائر بالعديد من التنظيمات والإصلاحات بغية النهوض بالقطاع المالي عن طريق استغلال التكنولوجيا المالية.

من الشكل 6؛ يلاحظ تصدر الجزائر للبلدان العربية محل الدراسة فيما يخص عدد المعاملات السنوية المنفذة من قبل شركات التكنولوجيا المالية العاملة في مجال الدفع الإلكتروني بـ 63 مليون معاملة أي ما يعادل 45% تقريبا من إجمالي المعاملات، ويتزامن هذا التطور الواضح مع الجهود المبذولة خاصة فيما يتعلق بتحسين التنظيمات الصادرة عن بنك الجزائر الخاصة بتطوير النقد الآلي، فقد تم في سنة 2018 سن قوانين خاصة بحماية المعلومة الإلكترونية والبيانات الشخصية (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 35)، كما كان قد تم تنظيم عمليات التجارة الإلكترونية في نفس السنة وفقا لقانون

18-05 خاصة بعد تفعيل الدفع عن طريق البطاقات البنكية سنة 2016.

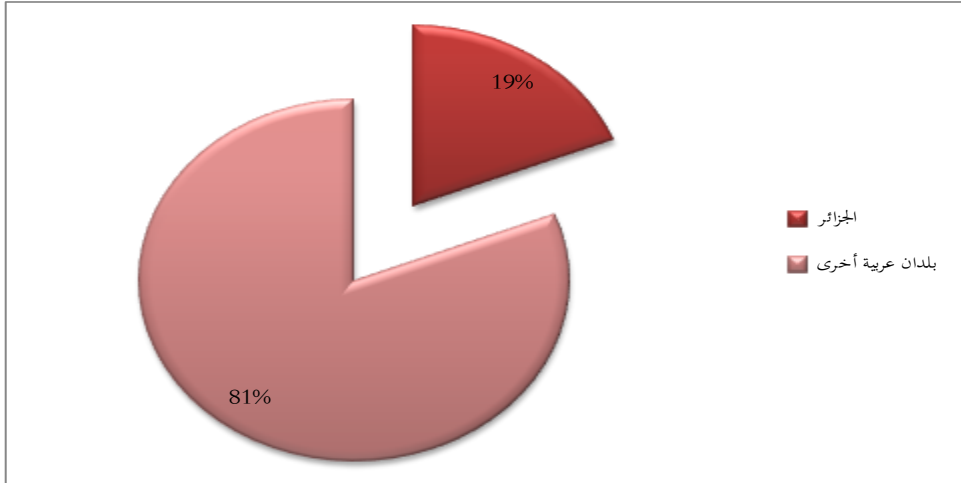
الشكل 6: المعاملات السنوية المنفذة من شركات التكنولوجيا المالية العاملة في مجال الدفع الإلكتروني لقطاع التجزئة لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 30)

لقد تلت الجزائر كل من البحرين والسعودية بـ 38.4 مليون و 9 مليون معاملة على التوالي، بفضل إطلاق العديد من منصات الدفع وضبط التنظيمات التشريعية لهذا المجال.

الشكل 7: عدد شركات التكنولوجيا المالية المرخصة بالعمل في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 29)

تحتل الجزائر على 19% من نسبة الشركات المرخصة بالعمل في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، تتمثل أساسا في 19 بنكا يقوم بتقديم هذه الخدمات؛ لكونه ظل حكرًا للمؤسسات المصرفية وبنك الجزائر وممنوعا قانونا على شركات التكنولوجيا المالية، إلا في حالة تصميم حلولاً مالية ابتكارية لصالح المؤسسات سالفة الذكر وهذا ما يعتبر عائقا كبيرا لنجاح وتوسيع المعاملات في هذا القطاع.

4.3. فرص البلدان العربية وتحدياتها في تبني التكنولوجيا المالية

ساهمت التكنولوجيا المالية في تغيير العديد من اقتصاديات البلدان، لذلك وجب على البلدان العربية استغلال خصائصها وما تمنحه لها من فرص لتحقيق هذا الغرض، وكذلك من وضع استراتيجيات وحلول لما تشكله من تحديات لها.

1.4.3. فرص البلدان العربية في تبني التكنولوجيا المالية: من أهم الفرص التي يمكن للبلدان العربية استغلالها لتحسين تجربتها في التكنولوجيا المالية هي:

- على البنوك في البلدان العربية التي لا تزال تجربتها جد بسيطة الاستفادة من ابتكارات شركات التكنولوجيا المالية لتحسين خدماتها التقليدية لتقديمها بطريقة مرنة؛
- ضبط تكاليف الخدمات المصرفية عن طريق استغلال منتجات شركات التكنولوجيا المالية باعتبارها تقدم معاملات بتكاليف أقل؛
- حماية المعلومات المالية عن طريق سلاسل الكتل؛
- على البلدان التي لا تحقق معدلات جيدة للشمول المالي استغلال ابتكارات التكنولوجيا المالية لإيصال الخدمات المالية للأفراد، والاستفادة من تجارب بلدان رائدة بهذا الشأن على غرار كينيا التي أصبحت من أنجح التجارب في إفريقيا، والتي عملت على استغلال فجوة الشمول المالي بها وبين بقية البلدان الإفريقية الناجحة، فمن تجربتها يتوضح أن الأفراد الذين يعانون من ضعف المنظومة المصرفية يجدون في منتجات التكنولوجيا المالية حلولاً مثالية لهم تلبي رغباتهم بالشروط اللازمة.
- على البلدان صاحبة الأداء المالي الضعيف استغلال التكنولوجيا المالية عن طريق منح التراخيص للشركات "الفائتة" للعمل في قطاع المدفوعات لزيادة المنافسة بينها وبين البنوك، وهو ما يؤدي إلى زيادة الابتكارات في القطاع المصرفي.

2.4.3. تحديات التكنولوجيا المالية في البلدان العربية:

- إن الخصائص الضعيفة لاقتصاديات البلدان العربية تضعها أمام تحديات كبيرة تحول دون النجاح المتوقع لتجربة التكنولوجيا المالية بها، نذكر أهمها فيما يلي:
- إرساء قاعدة تشريعية ملائمة لتنظيم وضبط هذه الخدمات؛
 - تعتبر الثقافة المالية لمجتمعات البلدان المدروسة، والمعارف والمهارات لمقدمي الخدمات المالية أهم المؤثرين في استخدام منتجات التكنولوجيا المالية، لذلك على البلدان العربية الإستجابة لضرورة تحسين هذين المتغيرين عن طريق حلول فعالة تتماشى وخلفية كل ذهنية مجتمعية في كل بلد؛
 - تحسين تقديم الخدمات المالية الحديثة ونشرها لن يكون إلا بتطوير البنى التحتية لهذا النظام وتطوير قاعدة مادية قادرة على تلبية متطلبات إقتصاد رقمي فعال.
 - تعزيز أمن المعلومات المالية؛
 - الإشراف والرقابة اللازمين على الفاعلين في القطاع المالي سواء كانوا عارضين للخدمة من مؤسسات مصرفية أو شركات تكنولوجيا مالية أو متعاملين عاديين، وهذا لسهولة ارتكاب الجرائم المالية في ظل إقتصاد رقمي؛
 - التنسيق المالي الملائم نظرا لتداخل الأسواق والفاعلين فيها بين مختلف البلدان؛
 - الطبيعة "الإنطوائية" لبعض اقتصاديات البلدان العربية والخوف من التجاوب مع التغيرات العالمية تكلفها التأخر الكبير في الأخذ بزمام التجارب الناجحة.

4. خاتمة:

لقد ساعدت التكنولوجيا المالية البلدان العربية كغيرها من بلدان العالم في تطوير قطاعها المالي، وكذا زيادة فرص إدماج الأفراد فيه، وتعتبر بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر البلدان العربية تبنيًا لمختلف حلول التكنولوجيا المالية خاصة حلول الدفع، والتي برزت في السنوات الأخيرة كتجارب مثالية تستفيد منها باقي البلدان العربية، هذه الأخيرة التي أبدت رغبتها في النجاح كذلك من خلال ما يلاحظ عليها اليوم من ردود أفعال لتحسين المنظومة المادية والتشريعية لإرساء قاعدة متينة لهذه التجربة في ظل العديد من المخاطر التي تحيط بالاقتصاد الرقمي بوجه عام وحلول الدفع الإلكتروني بشكل خاص.

1.4. نتائج الدراسة:

لقد توصلت دراستنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- استفادة بلدان الخليج من أكبر تشكيلة لمنتجات الدفع الإلكتروني، على رأسها البحرين التي تبنت كافة حلول التكنولوجيا المالية الخاصة بقطاع المدفوعات، مع بقاء تجربة بلدان شمال إفريقيا جد محتشمة؛
- ساعدت البنية التحتية لبلدان الخليج في نجاح التكنولوجيا المالية، فقد ساهمت المخابر التنظيمية في كل من الإمارات والبحرين في زيادة عدد الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية الخاصة بالدفع الإلكتروني، في حين أدى تدهور أبسط مؤشرات البنية التحتية كسرعة الإنترنت إلى فشل أو ضعف تجارب أخرى كمصر والجزائر.
- ضعف الثقافة المالية والميول للدفع النقدي أدى إلى نتائج جد متوسطة لاستخدام حلول الدفع الإلكتروني في بلدان شمال إفريقيا، رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع المالي من قبل الجهات المعنية بذلك؛
- قلة عدد شركات التكنولوجيا المالية في بلدان شمال إفريقيا لضعف بيئة الأعمال بها أدى إلى ضعف التعامل النقدي الإلكتروني؛
- ساهم سن قوانين حماية المعلومات الشخصية والبيانات المالية في كسر خوف الأفراد من القيام بمعاملات مالية إلكترونية في الجزائر؛
- رغم الإنطلاقة المتأخرة للجزائر في تبني التكنولوجيا المالية إلا أنها سجلت تطورا ملحوظا ونموا في المعاملات المالية في السنوات الأخيرة.

2.4. اقتراحات الدراسة:

- بناء على ما تم تقديمه يمكن لنا الخروج ببعض الاقتراحات، من بينها:
- تطوير البنية التحتية وتنظيم بيئة الأعمال وتجهيزها بمسرعات ومختبرات تنظيمية تساعد في دعم ابتكار؛
- العمل على وضع الأطر القانونية والقواعد التنظيمية الداعمة للتكنولوجيا المالية، وتقنين عمل شركات التكنولوجيا المالية ؛
- تحسين مستوى الثقافة المالية عن طريق إدراجها في البرامج التعليمية، وعن طريق القيام بحملات توعوية؛
- الرقابة على شركات التكنولوجيا المالية ودعم الشفافية والإفصاح لتجنب المخاطر التي قد تنجر عن نشاطها؛

5. قائمة المراجع:

- Association d'économie financier. (2015). Innovation, technologie et finance (menaces et opportunités).
- Blakstad, S., & Allen, R. (2018). fintech revolution (universal inclusion the new financial ecosystem). (S. I. Publishing, Ed.) switzerland.
- Bonneau, T., & Verbiest, T. (2017). Fintech et droit. paris: RB édition .
- Bouyala, R. (2016). la révolution fintech- la revue banque. paris: RB édition.
- Chakraborty, S. (2018). Fintech: evolution or revolution. india: business analytics research lab.
- Chishti, S., & Puschmann, T. (2018). The wealthtech book (The FinTech Handbook for Investors, Entrepreneurs and Finance Visionaries). united kingdom: FINTECH Circle Ltd.
- Fintech (financial technology): what is it and how to use technologies to create business value in fintech way?2018international journal of innovation 9275
- Global Findex Database. (2017). Retrieved from World Bank: <https://globalfindex.worldbank.org/>
- Ja Burke, J. (2021). financial services in the twenty first century (The Present System and Future Developments in Fintech and financial innovation). (S. N. AG, Ed.) switzerland.
- L.B Vanderlinden, S., M.Millie, S., Anderson, N., & Chishti, S. (2018). The insurtech book (the insurance technology handbook for investors, entrepreneurs and fintech visionaries. united kingdom: wiley.
- Leong, K., & Sung, A. (2018). Fintech (Financial technology): what is it and how to use technologies to create business value in fintech way? international journal of innovation, 9(2), 75.
- Lynn, T., Mooney, J. G., Rosati, P., & Cummins, M. (2019). Disrupting Finance (fintech and strategy in the 21 st century). Switzerland: springer nature switzerland AG.
- OECD. (n.d.). OECD blockchain primer. www.oecd.org/finance/blockchain.
- Rubini, A. (2017). Fintech in a flash (financial technology made easy). london, Simtac Ltd, united kingdom.
- Wang, Y., Xiuping, S., & Zhang, Q. (2020). Can fintech improve the efficiency of commercial banks? an analysis based on big data. elsevier(55).
- أحمد عبد الكريم قندوز. (2019). التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الإسلامية. أبوظبي،
الـمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

صندوق النقد العربي. (2020). التقنيات المالية الحديثة في البلدان العربية (التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني في قطاع التجزئة).
ماجنيث . (2019). تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

6. الملاحق:

الملحق 01: التكنولوجيا المالية المستخدمة في البلدان العربية

غير ذلك (الرجاء ذكرها)	التمويل الجماعي	المحافظ الرقمية	العملات الرقمية	العملات المشفرة	سلسلة الكتل	
تأسيس المركز الوطني للتكنولوجيا المالية (JO-NAFTECH).	✓	✓				الأردن
	✓	✓			✓	الإمارات
الخدمات المصرفية المفتوحة "Open Banking"، وخدمات استشارات استثمارية عن طريق المستشار الآلي "Robo Advisor".	✓	✓	✓	✓		البحرين
		✓			✓	السعودية
		✓				الكويت
يتم حول "التمويل التشاركي" ونصوصه التطبيقية بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة وخاصة منها البنك المركزي التونسي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية.			✓			تونس
		✓				مصر

المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 166)